

## من وزير الاقتصاد والمالية ودعم الإستثمار إلى

2021/02/26

187

**الموضوع:** حول النظام الجبائي لمدخيل رؤوس الأموال المنقولة  
**المرجع:** مكتوبكم الوارد بتاريخ 19 جانفي 2021

لقد ذكرتم بمقتضى مكتوبكم المشار إليه بالمرجع أعلاه أنه بالنسبة للعقود المتعلقة بالتوظيفات المالية المكتتبه قبل 31 ديسمبر 2019 والتي يحل أجل دفع مداخيل رؤوس الأموال المنقولة بعنوانها بعد 10 جوان 2020، قامت المؤسسات بتسجيل الفوائد المستحقة ضمن المحاصيل وتم أخذها بالتالي ضمن النتيجة الخاضعة للضريبة على الشركات والمستوجبة بعنوان سنة 2019. كما بينتم أن نفس هذه الفوائد خضعت للخصم من المورد بنسبة 35% عند دفعها خلال المدة من 10 جوان 2020 إلى غاية 31 ديسمبر 2020، مما أدى إلى إخضاع جزء من الفوائد المذكورة ازدواجيا للضريبة.

فطلبتم على هذا الأساس، توضيح كيف تتم المعالجة الجبائية في هذه الحالة لتفادي توظيف الضريبة ازدواجيا على مداخيل رؤوس الأموال المنقولة المذكورة.

جوابا، يشرفني إعلامكم أنه طبقا لأحكام الفصل 12 من مرسوم رئيس الحكومة عدد 30 لسنة 2020 المؤرخ في 10 جوان 2020 المتعلق بإجراءات لدعم أسس التضامن الوطني ومساندة الأشخاص والمؤسسات تبعا لتداعيات انتشار فيروس كورونا "كوفيد-19"، تخضع مداخيل رؤوس الأموال المنقولة المتأتية من الإيداعات بأجل في الحسابات المفتوحة لدى البنوك ومن كل منتج مالي مماثل لها والتي تفوق نسبة تأجيرها في غرة جانفي من سنة توظيف المداخيل المذكورة معدل نسبة الفائدة في السوق النقدية ناقص نقطة مائوية، للخصم من المورد بنسبة 35% وذلك باستثناء فوائد الإيداعات والسندات بالعملة الأجنبية والدينار القابل للتحويل.

ويطبق الخصم من المورد بنسبة 35% على مداخيل رؤوس الأموال المنقولة المتأتية من الإيداعات بأجل ومن كل منتج مالي مماثل لها المدفوعة ابتداء من 10 جوان 2020 إلى غاية 31 ديسمبر 2020 حتى ولو تعلق الأمر بمداخيل مكتسبة قبل هذا التاريخ وذلك باعتبار أنّ حدث إنشاء الخصم من المورد يتكوّن من دفع المبالغ موضوع الخصم لمستحقيها.

ويكون الخصم من المورد المذكور نهائيا وغير قابل للطرح أو للإرجاع وذلك بصرف النظر عن النظام الجبائي للمنتفع بمداخيل رؤوس الأموال المنقولة المتأتية من الإيداعات المذكورة.

على أساس ما سبق وفي الحالة الخاصة بمداخل رؤوس الأموال المنقولة موضوع مكتوبكم المكتسبة بعنوان سنة 2019 والتي تم أخذها بعين الاعتبار ضمن النتائج الخاضعة للضريبة على الشركات بعنوان السنة المذكورة والمصرح بها خلال سنة 2020 وفي صورة خضوعها للخصم من المورد النهائي بنسبة 35% عند دفعها خلال الفترة من 10 جوان 2020 إلى غاية 31 ديسمبر 2020، فإنه يمكن إيداع تصريح تصحيحي بعنوان سنة 2019 في شأنها لتفادي إخضاعها ازواجيا للضريبة وذلك بطرح مداخل رؤوس الأموال المنقولة المعنية من نتائج سنة 2019 على مستوى جدول احتساب النتيجة الجبائية.

هذا وتجدر الإشارة إلى أنه تم بمقتضى الفصل 17 من قانون المالية لسنة 2021 مراجعة النظام الجبائي لمداخل رؤوس الأموال المنقولة وذلك بحذف الخصم من المورد المذكور أعلاه المستوجب بنسبة 35% على مداخل رؤوس الأموال المنقولة المتأتية من الإيداعات بأجل في الحسابات المفتوحة لدى البنوك ومن كل منتج مالي مماثل لها وتعميم تطبيق الخصم من المورد التحرري وغير القابل للطرح أو للإرجاع بنسبة 20% على كل مداخل رؤوس الأموال المنقولة باستثناء فوائد الإيداعات والسندات بالعملة الأجنبية والدينار القابل للتحويل وذلك بصرف النظر عن النظام الجبائي للمنتفع بالمداخل المذكورة.

ويطبق الخصم من المورد التحرري بنسبة 20% على مداخل رؤوس الأموال المنقولة المدفوعة ابتداء من غرة جانفي 2021.

ولا يمكن أن يؤدي تطبيق أحكام الفصل 17 المذكور إلى إرجاع أي مبالغ دفعت بعنوان مداخل رؤوس الأموال المنقولة التي خضعت للخصم من المورد التحرري بنسبة 35% قبل دخول أحكام قانون المالية لسنة 2021 حيز التنفيذ.

كذلك وبالنسبة لمداخل رؤوس الأموال المنقولة المكتسبة خلال سنة 2020 والمدفوعة ابتداء من غرة جانفي 2021 فهي لا تؤخذ بعين الاعتبار لضبط النتيجة الجبائية لسنة 2020 والمصرح بها خلال سنة 2021 باعتبارها خاضعة للخصم من المورد التحرري بنسبة 20%.

ولمزيد التوضيحات في الموضوع يمكن الرجوع إلى المذكرة العامة عدد 2 لسنة 2021 على الموقع الإلكتروني التالي لوزارة المالية:

[www.impots.finances.gov.tn](http://www.impots.finances.gov.tn) (خانة التوثيق)

وتقبلوا، سيدي، فائق عبارات الاحترام والتقدير.

والسلام  
عن وزير الاقتصاد والمالية  
ودعم الإستثمار بتفويض منه  
للدراستات والتشريع الجبائي  
الإختصاص: سهام بوغديري ناصية